العرب
الثلاثاء 2021/01/19
السنة 43 العدد 11945

الخطأ في «الصواب السياسي»

علي الصراف
كاتب عراقي

"الصواب السياسي" هو قالب من المفاهيم والاعتبارات الجاهزة ذات الطبيعة "الأخلاقية" المتعالية.

المساواة في الوظائف بين النساء والرجال، وعدم التمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين، ومنح الأولوية في الرعاية الصحية لكبار السن، والامتناع عن التحدث بعبارات خشنة، والحرص على انتخاب المزيد من النساء في البرلمان ومقاعد الحكومة، كلها جزء من ذلك الصواب السياسي. وهناك الكثير منها طبعا، حتى أصبح ذلك الصواب نوعا من دستور غير مرئي للسلوك السياسي العام.

أحد أوجه الشعبوية، كان بمثابة نقمة من ضغوط واشتراطات الصواب السياسي. وذلك عندما تحوّل إلى قيود صارمة ليس على اللغة السياسية المتداولة أو الخطاب العام، بما فيه الخطاب الصحافي الشائع فحسب، بل عندما تحول إلى قيود على التفكير الحرّ أيضا. وهو ما دفع إلى دفن المجاهرة بالرأي الصريح، وذلك بالميل إلى إعادة تغليفه لكي يصبح مقبولا، رغم أنه ظل يعني الشيء نفسه.

الجمهور الذي كان يُفترض أن تتم حمايته، صار يفهم ذلك التغليف، ويتصرف على ضوء ما يرى تحته. وبفضل التغليف، أصبح من الممكن للخطاب العنصري أن يمر من دون مخاوف، بينما تتسع دائرة العنصرية بين من يقصدهم ذلك الخطاب.

مارين لوبان في فرنسا، وماتيو سالفيني في إيطاليا، وهاينز كريستيان شتراخة في النمسا، صار بوسعهم هم أيضا، أن يمارسوا "الصواب السياسي"، ولو ببعض الاستثناءات التي تستوجبها العنصرية المتطرفة.

لقد كان ذلك واحدا من أهم أوجه الضرر، التي نجمت عن القالب عندما أصبح قاموسا مشتركا.

الفوائد ظلت محدودة على الأصعدة الأخرى، لأن العوامل الاجتماعية والاقتصادية بقيت تفعل فعلها بصرف النظر عما يقوله السياسيون بشأن مشاركة المرأة في الحياة العامة، وبصرف النظر عن سياسات ما بات يسمى بـ"التمييز الإيجابي" لإصلاح الموازين المائلة أو غير العادلة. و"التمييز الإيجابي" واحد من مفاهيم "الصواب" التي ابتدعها يسار الوسط في أوروبا.

الحياة لن تعود إلى طبيعتها قبل أن يتلقّى الشباب لقاحهم أولا، ذلك لأنهم هم طاقة العمل والإنتاج والاستهلاك، وهم وجه الرفاهية التي غابت عن المسارح وحفلات الموسيقى والغناء والرياضة

لا يمكن القول، بطبيعة الحال، إن كل ذلك كان خطأ. فعجلة التاريخ من الممكن تسريعها، بنفس المقدار الذي يمكن أن تحققه النماذج الخلاقة.

مارغريت تاتشر في بريطانيا مثلا، هي القاعدة النموذجية التي نهضت عليها قيادة أنجيلا ميركل في ألمانيا. ولولا سلسلة من الرائدات اللواتي تقبلن الهزيمة ما كانت الفرصة لتأتي لكامالا هاريس لتصبح أول نائبة للرئيس في الولايات المتحدة، ومكافحة العنصرية في ملاعب كرة القدم هي التي سمحت لمحمد صلاح أن يصلي في الملعب، ويقلده جمهور لم يعرف ما تلك الصلاة أصلا.

إذن، ليس كل صواب سياسي خطأ. ولكنه عندما يتحوّل إلى دوغما أو قالب جامد، فإن الخطأ فيه سيكون مُتعبا وضارا ويصعب التغلب عليه.

توزيع لقاحات كورونا أحد أبرز الأمثلة على ذلك. فوفقا للصواب السياسي، فإن هذا التوزيع يتعين أن يُعطي الأولوية لمن هم أكبر سنا.

وبينما تغرق بريطانيا إلى أذنيها في تفشي الوباء، حتى أصبح خارجا عن السيطرة، فقد تم تلقيح الملايين من الأشخاص من أعمار ما فوق الثمانين. وتذهب سلسلة الأولويات المؤلفة من عشر مراحل إلى نحو منتصف الطريق قبل أن تصل إلى من هم في عمر العمل.

الأكثر عرضة للإصابة، هم الشباب ومن تضطرهم أعمالهم إلى الخروج من منازلهم. وبكلام آخر، فإن الذين بلغوا سن التقاعد حسب تلك الأولويات، يجب أن يحصلوا على اللقاح قبل أن يحصل عليه عامل في مصنع تتعطل دائرة الإنتاج من دونه.

شباب بعمر الورود يجب أن ينتظروا حتى الخريف المقبل قبل أن يصلهم الدور.

وهناك "مبرر علمي" يقف خلف هذه القاعدة. وهو أن الأكبر سنا، والذين يعانون من أمراض مزمنة، هم الأكثر عرضة للخطر، ومعدلات الوفيات بينهم أعلى.

ولكن الحقيقة البسيطة الأخرى، هي أن حمايتهم أسهل، والحاجة إليهم في سوق العمل أقل.

المبرر العلمي نفسه يبدو غير علمي، لأنه في مواجهة هذه الجائحة بالذات، يبدو قصير النظر، وعاجزا عن رؤية الصورة الإجمالية للمأزق الاقتصادي والاجتماعي والنفسي الذي تعيش فيه البلاد.

الأضرار الاقتصادية الجسيمة، وليس معدلات الوفيات، هي جوهر المأساة الناجمة عن كورونا.

الأمر ينطبق على الدول الغنية والفقيرة على حدّ سواء. واستعادة القدرة على الإنتاج والمحافظة على سلاسل التوريد، عقدة تضر بالجميع إذا تم الإخلال بها أو تعطلت حلقة من حلقاتها.

الكثير من الناس في الهند وأفريقيا والبرازيل والمكسيك، لا يزالون يقولون إن الموت بكورونا أسهل من الموت من الجوع.

نادرا ما يموت أحد من الجوع في الدول الغنية. ولكن عندما لا يعود بوسع هذه الدول أن تعمل، فإن الموت من الجوع على الطرف الآخر من الكرة الأرضية يُصبح أمرا شائعا. السبب وراء ذلك، هو أن هناك صوابا سياسيا جعل فرصة العودة إلى العمل أقل في الدول الغنية.

كل فئات العمل من الطبقتين الوسطى والعاملة هي التي يتعين أن تتلقى اللقاح أولا، لكي لا يموت فقير من الجوع لا تراه نخبة الصواب السياسي على الطرف الآخر من الكرة الأرضية، ولا تأخذه بالاعتبار ولا وجود له في أرقامها.

المسألة لا تتعلق بالموقف من فقراء العالم وحدهم، إنها تتعلق بمواطني الدول الغنية أنفسهم. الحياة لن تعود إلى طبيعتها قبل أن يتلقى الشباب لقاحهم أولا، ذلك لأنهم هم طاقة العمل والإنتاج والاستهلاك، وهم السفر والسياحة ومشغلو المطاعم، وهم وجه الرفاهية التي غابت عن المسارح وحفلات الموسيقى والغناء والرياضة.

هؤلاء هم الذين يموّلون صناديق التقاعد، على أي حال، وهم الذين يجعلون الناتج الإجمالي ناتجا لاستمرار الحياة. وهم الفنانون والمبدعون والمطورون الذين تنتظرهم المعامل والمختبرات، وهم الأطباء والممرضون الذين تنتظرهم المستشفيات أيضا.

كل واحد منهم تتعطل قدرته على العمل بسبب عدم تلقيه اللقاح يعادل، من حيث قيمته الإنتاجية، العشرات من المسنين.

لاحظ أني قلت "من حيث قيمته الإنتاجية"، ولم أقل "من حيث قيمته للحياة"، لأن ذلك غير صائب سياسيا. كتبت الجملة، ثم شطبتها، خوفا من النقد. ولكن الحق حق في النهاية حتى ولو لم يبدُ صوابا بالنسبة لقوالب الدوغماتية.

فرص التلقيح التي تعطي الأولوية للمتقاعدين وتؤخرها عن طبقات العمل والإنتاج، تضر بالاقتصاد، ولا تحمي الشيوخ، وتُفقر العالم كله.

بين ضفتي الأطلسي

بهاء العوام
صحافي سوري

وزير الخارجية الفرنسية جان إيف لودريان يدعو إلى هدنة بين ضفتي الأطلسي. وأكد على وقف لإطلاق الرسوم والضرائب بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والبحث عن مخارج أخرى للمشكلات التجارية بين الطرفين. ولأن للدعوة طابعا اقتصاديا بحتا، ينطوي صدورها من وزير الخارجية على رسائل سياسية عدة في مستقبل العلاقات الفرنسية الأميركية من جهة، والأوروبية الأميركية من جهة أخرى.

في الحقيقة، ضفتا الأطلسي تجمع أكثر بكثير من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فهذا المحيط تطل عليه دول كثيرة من قارات أفريقيا وأوروبا والأميركتين، حيث إنه يمتد بين المحيطين المتجمدين في الشمال والجنوب ويغطي خمس كوكب الأرض. ولكن عندما يتعلق الأمر بقوة الدول المطلة على هذه المساحة المائية المهولة، يصبح من المنطقي إلى حدّ بعيد اختصار الضفتين ببعض الدول.

الحرب التجارية بين "ضفتي الأطلسي" بدأت بعد موافقة منظمة التجارة العالمية، في أواخر 2019، على فرض واشنطن رسوما جمركية على سلع أوروبية تصل قيمتها إلى 7.5 مليار دولار. هذه الرسوم طالت سلعا متعددة مثل النبيذ والجبن وزيت الزيتون والويسكي، وقد فرضت على مراحل متتالية منذ ذلك العام. أما الأهم فهو أن الفرنسيين هم الأكثر تضررا بها بين مختلف دول الاتحاد الأوروبي.

للفرنسيين جولاتهم في هذه الحرب أيضا، والبعض منها أغضب الولايات المتحدة كثيرا، ففي نوفمبر الماضي قررت باريس فرض ضرائب على عمالقة التكنولوجيا في أميركا، ورغم التهديد العلني لواشنطن بانتقام تجاري إلا أن الفرنسيين رفضوا التراجع حتى الآن. ربما يتغير ذلك بعد وصول الرئيس المنتخب جو بايدن إلى السلطة، أو تزداد العلاقات التجارية والسياسية مع واشنطن تعقيدا.

الفرنسيون، كما الأوروبيين جميعا، يريدون صفحة جديدة مع الولايات المتحدة. وفي الحقيقة هم يريدون استرداد تلك العلاقة التي كانوا فيها أصحاب حظوة ومنزلة خاصة لدى الأميركيين دون مقابل يذكر. من بدّل هذه المعادلة هو الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، ومع رحيله يصبح الحلم مشروعا، خاصة وأن القادم إلى البيت الأبيض هو من أنصار المدرسة السياسية الكلاسيكية، التي لا تفضل إحراج الحلفاء.

ربما فرنسا أكثر دول الاتحاد الأوروبي تضررا من ولاية ترامب، ليس فقط تجاريا، وإنما سياسيا وعلى مستوى العلاقة الشخصية بين قيادتي الدولتين. بشكل أو بآخر أحبط ترامب كل مساعي الرئيس إيمانويل ماكرون لقيادة الاتحاد الأوروبي وتعزيز مكانة بلاده دوليا، أو حتى في الأماكن التي كانت مستعمرات أو مناطق نفوذ فرنسية تاريخيا. ولو لم يكن الرئيس الأميركي المنتهية ولايته منشغلا بالانتخابات الرئاسية العام الماضي، لتفجرت العلاقات بين باريس وواشنطن وتأزم الوضع بينهما.

طوال سنوات ترامب الأربع، لم يعترف ماكرون بأن الاتفاق النووي المبرم بين إيران والقوى الست الكبرى في 2015 منقوص لأنه لا يتضمن تهديد طهران لأمن منطقة الشرق الأوسط. وبعدما غربت شمس ترامب خرج وزير خارجية فرنسا ليقول، في يوم دعوته إلى هدنة الأطلسي التجارية، إن إحياء ذلك الاتفاق لا يكفي، وهناك حاجة ملحة لمحادثات صعبة بشأن الصواريخ الباليستية وأنشطة الخمينيين الإقليمية.

الموقف الفرنسي من الاتفاق النووي يجب أن يكون مطابقا تماما للموقف الأميركي الآن. لا يوجد خيار آخر أمام باريس إن كانت تريد الولايات المتحدة إلى جانبها. لا مزيد من الدفاع الفرنسي الفارغ عن الاتفاق، ولا حاجة لمجاملة طهران أو الوقوف على الحياد في العلاقة معها. ما تقرره إدارة بايدن في هذا الملف سيكون هو فقط دليل عمل الأوروبيين الموقعين على الاتفاق، فرنسا وألمانيا وبريطانيا.

ليس فقط الملف النووي الإيراني هو ما تحتاج فرنسا والأوروبيون عموما للتوافق مع أميركا بايدن حوله. ثمة الكثير من القضايا العربية والأفريقية، إضافة إلى علاقة الولايات المتحدة مع كل من روسيا والصين. إلى تلك الدولتين تتجه الأبصار اليوم، لأن السياسة التي ستتبناها واشنطن تجاه موسكو وبكين خلال السنوات الأربع المقبلة، ستحدد شكل التفاهمات العالمية الكبرى على المدى المتوسط والمدى الطويل.

في السابق، أو لنقل في زمن ترامب، كان ماكرون يود لو يعيد الاتحاد الأوروبي حساباته مع روسيا، فيضمها إلى قائمة حلفائه بدلا من خصومه. أو على الأقل يجري هدنة طويلة الأجل معها، حتى يتاح للتكتل وقتا كافيا للملمة أوراقه الداخلية، فيستوعب خروج بريطانيا منه أولا، ثم يبني جيشه الخاص الذي يمكن أن يحل محل حلف الناتو إن اقتضت الضرورة، أو تعقدت العلاقة مع تركيا على حدوده الجنوبية.

الفرنسيون، كما الأوروبيين جميعا، يريدون صفحة جديدة مع الولايات المتحدة، وفي الحقيقة هم يريدون استرداد تلك العلاقة التي كانوا فيها أصحاب حظوة ومنزلة، خاصة لدى الأميركيين دون مقابل يذكر

اليوم يتوجب على الأوروبيين التروي في التودد إلى الروس، فبايدن لا يرغب بعلاقات مميزة مع موسكو خلال ولايته، وقد يزاحمها في ملفات استفادت فيها من الفراغ الذي أحدثه ترامب عمدا. أما بالنسبة للجيش الأوروبي فهي لم تكن فكرة جذابة بالنسبة للأميركيين، ولن تكون أبدا. ولأنها كذلك لن تستعجلها باريس، خاصة إن كان هناك أمل بعودة الوئام مع واشنطن مع وصول الساكن الجديد للبيت الأبيض.

العلاقة مع الصين هي أيضا تحتاج من الأوروبيين التروي. ربما لن يكون بايدن حادا في خصومته مع بكين كما هو الحال في عهد ترامب. ولكن الرئيس المنتخب ليس واضحا كفاية لمعرفة توجهات سياسة إدارته تجاه هذا الملف، الذي يفوق كل الملفات أهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي وغيره، أولا لأن الصين شريك اقتصادي هام بالنسبة لغالبية دول العالم، وثانيا لأن علاقة واشنطن وبكين تنعكس على الجميع.

ما يقوله وزير الخارجية الفرنسي بأن بلاده لن تبحث عن التكتلات في علاقاتها مع الصين أو روسيا أو غيرها، إنما هو إشارة إلى التروي المطلوب إلى حين اتضاح سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وهو دليل أيضا على أن المعلومات الاستخباراتية توحي بأن عودة النفوذ الأميركي العالمي التي يتطلع لها بايدن، لن تكون سلمية الطابع في كل الأماكن، أو على الأقل لن تكون هادئة وودودة في بعض الملفات.

في جميع الحالات تبدو الهدنة التي يتطلع لها الفرنسيون مع الولايات المتحدة، سواء اقتصاديا أو سياسيا، ستدخل حيز التنفيذ مع تنصيب بايدن رئيسا في العشرين من الشهر الجاري، لكن أحدا لا يستطيع ضمان كم تدوم هذه الهدنة وإلى أين ستمضي. ثمة شروط أميركية تعدها إدارة بايدن لجميع الملفات الخارجية، وإن أراد الأوروبيون السلام بين ضفتي الأطلسي عليهم التعامل بحكمة وحلم شديدين، مع كل ما تحمله التيارات الأميركية إلى شواطئ القارة العجوز خلال السنوات الأربع المقبلة أيا كانت ماهيته.